

\*\*غير مخصص للنشر أو التوزيع أو الإصدار، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أو داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو اليابان أو أستراليا أو جنوب إفريقيا أو أي ولاية قضائية أخرى يكون فيها مثل هذا التوزيع غير قانوني\*\*

لا يشكل هذا البيان إعلاناً أو نشرة إصدار أو عرضاً لبيع الأوراق المالية أو الاكتتاب عليها في أي ولاية قضائية، بما في ذلك الولايات المتحدة أو كندا أو اليابان أو أستراليا أو جنوب إفريقيا.

لا يجب أن يشكل هذا الإعلان أو أي من البيانات الواردة فيه أساساً يمكن الاعتماد عليه فيما يخص أي عرض أو التزام من أي نوع كان في أي ولاية قضائية. وسيتم تقديم أي عرض لشراء الأسهم وفقاً للطرح المقترح، وبالتالي يتعين على المستثمر اتخاذ قراره الاستثماري فقط على أساس المعلومات الواردة ضمن وثائق الطرح الرسمية التي ستنتشرها شركة النايفات للتمويل في الوقت المناسب فيما يتعلق بإدراج أسهمها العادية ("الأسهم") للتداول في "تداول السعودية".

## خبر صحفي

### "شركة النايفات للتمويل" تعلن نيتها إدراج أسهمها في "تداول السعودية"

#### لمحة عامة عن الطرح

- تتوي شركة النايفات للتمويل طرح 35 مليون سهم (أسهم الطرح) تمثل نسبة 35% من رأس مالها البالغ 100 مليون سهم عن طريق طرح ثانوي (على أساس تناسبي من قبل المساهمين البائعين)
- سيتم إدراج أسهم الشركة في السوق الرئيسية لتداول السعودية عقب استكمال عملية الطرح وإجراءات الإدراج لدى هيئة السوق المالية و"تداول السعودية"
- سيتم طرح الأسهم للاكتتاب على الفئات المشاركة المؤهلة والمستثمرين الأفراد، بما في ذلك المستثمرين الأجانب الموجودين خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للائحة "إس" (Regulation S) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933م بصيغته المعدلة

- سيتم تخصيص كامل أسهم الطرح للفئات المشاركة، وفي حال وجود طلب كافٍ من قبل المكتتبين الأفراد، يحق لمدير الاكتتاب تخفيض عدد أسهم الطرح المخصصة للفئات المشاركة وتخصيص 10% من أسهم الطرح للمكتتبين الأفراد

### لمحة عامة عن الشركة

- على مدار 19 عاماً، رسخت شركة النايفات للتمويل مكانتها المرموقة كأحدى المؤسسات المالية غير المصرفية الرائدة في قطاع تمويل الأفراد من خلال بناء علامة تجارية تضع رعاية ورضا العملاء في مقدمة أولوياتها، وتوظف خبرتها الواسعة في السوق بالاستناد إلى قدراتها التشغيلية المرنة وفريقها الإداري المتمرس.
- تقدم الشركة لعملائها منتجات وخدمات تمويلية متوافقة بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ بما في ذلك تمويل الأفراد، وبطاقات الائتمان، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل خدمات التقنية المالية (FinTech).
- أثمرت خطط الشركة الناجحة لتحقيق الإيرادات وسياستها الحكيمة لإدارة المخاطر عن تحقيق نمو ثابت لصافي الدخل منذ عام 2018م، مع تسجيل معدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 10% ومتوسط عائد على حقوق المساهمين يبلغ حوالي 20%.
- تتمتع الشركة بسجل حافل بتوزيعات الأرباح على المساهمين، والتي بلغ متوسط نسبتها 45% من صافي الدخل خلال السنوات الثلاث الماضية، الجدير بالذكر أنه تم توزيع ما نسبته 65% من أرباح الربع الرابع لعام 2020 والربع الأول لعام 2021 على المساهمين في الربع الثاني من عام 2021م.
- تتمتع شركة النايفات للتمويل بمكانة مرموقة تؤهلها للاستفادة من فرص النمو المستهدفة، إلى جانب استراتيجية نمو مرنة تركز على تقديم منتجات تمويلية مبتكرة والتوسع إلى قطاعات جديدة تشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبطاقات الائتمان، وخدمات التقنية المالية (FinTech).

الرياض، 12 أكتوبر 2021م - أعلنت شركة النايفات للتمويل ("النايفات" أو "الشركة")، إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية الرائدة في توفير حلول التمويل غير المصرفي للأفراد في المملكة العربية السعودية، اليوم عن نيتها طرح أسهمها للاكتتاب العام ("الطرح العام الأولي" أو "الطرح") وإدراج أسهمها العادية ("الأسهم") في السوق الرئيسية لتداول السعودية. وكانت هيئة السوق المالية قد أعلنت في 29 سبتمبر 2021م صدور

قرارها بالموافقة على الطلب الذي قدمته الشركة ل طرح 35,000,000 سهم من أسهمها ("أسهم الطرح") للاكتتاب العام الأولي، والتي تمثل 35% من رأس مالها، من خلال بيع أسهم مساهمي الشركة ("المساهمين البائعين"). وسيتم تحديد سعر الطرح النهائي للأسهم عند انتهاء فترة بناء سجل الأوامر.

وسيساعد الطرح العام الأولي المحتمل في تعزيز العمليات الداخلية لشركة النايفات والارتقاء بها، وتحسين الشفافية وسياسات الحوكمة، بالإضافة إلى الاستفادة من أعمال الشركة الأساسية في مجال تمويل الأفراد لتوسيع محفظة حلولها التمويلية المبتكرة للعملاء الحاليين والمحتملين، بما في ذلك بطاقات الائتمان، وحلول تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنصة التمويل الجماعي (crowdfunding) عبر التقنية المالية (FinTech) التي أطلقتها مؤخراً "يوليند" (ULend). وترى إدارة الشركة أن الإدراج المحتمل سيأتي لها التطرق للأسواق المالية للتمويل في المستقبل والاستفادة من تعرضها لقطاع التمويل غير المصرفي وبيئة الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية لتعزيز سمعتها وعلامتها التجارية، إلى جانب تمكين الأفراد من الاستفادة من نمو قطاع الأعمال وزيادة مستوى الشفافية فيه بما يتخطى إعداد التقارير المالية القانونية.

وفي هذه المناسبة، ذكر الأستاذ / سعود الدوسري، رئيس مجلس إدارة شركة النايفات للتمويل أن "الشركة حققت مكانة رائدة في سوق المؤسسات المالية غير المصرفية منذ تأسيسها قبل أكثر من 19 عاماً. مستعدون للانتقال إلى المرحلة التالية من استراتيجيتنا الطموحة عبر طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام. ونركز في هذه الخطوة إلى الفرص الهامة التي تتوافق مع رؤية 2030، بما في ذلك التحول الناجح للأسواق المالية السعودية التي خلقت بيئة استثمارية تضاهي الدول المتقدمة. وأنا واثق من أن النايفات تتمتع بالمؤهلات اللازمة للاستفادة من هذا التغيير، وستنجح بإذن الله في دعم احتياجات التمويل للمجتمع السعودي".

من جانبه، ذكر الأستاذ / عبد المحسن السويلم، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة النايفات للتمويل: "بفضل الله وتوفيقه، أثمر نموذج أعمالنا المرن وتركيزنا على العميل أولاً عن نمو كبير لأعمالنا منذ عام 2002م لنصبح إحدى المؤسسات المالية غير المصرفية الرائدة في المملكة مع سجل حافل بالإنجازات وربحية عالية تدعو للفخر. وسنواصل التركيز على مجال عملنا الأساسي إلى جانب الاستثمار في فرص نمو جديدة. ويشكل هذا الطرح المرحلة التالية من قصة استمرار تطورنا، حيث يعزز العلامة التجارية لشركة النايفات، ويدعم توسيع منتجاتنا

وخدماتنا لتشمل تمويل أعمال التقنية المالية (FinTech) والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبطاقات الائتمان".

يشار إلى أن محفظة شركة النايفات للتمويل تضم أكثر من 44 ألف عميل كما في الربع الأول مع العام 2021م. وتعدّ النايفات أول مؤسسة مالية غير مصرفية تحصل على رخصة من البنك المركزي السعودي لإصدار البطاقات الائتمانية، حيث دخلت السوق بالشراكة مع "فيزا" في 2020م. كما تقدم الشركة لعملائها منتجات وخدمات رقمية متوافقة بالكامل مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛ بما في ذلك تمويل الأفراد، وبطاقات الائتمان، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل خدمات التقنية المالية (FinTech).

- انتهى -

### حول شركة النايفات للتمويل ولمحة عامة عن الطرح

تعد شركة النايفات للتمويل واحدة من أبرز المؤسسات المالية غير المصرفية التي تركز على تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد في المملكة العربية السعودية. وتستعدّ الشركة لاغتنام فرص النمو المتاحة بالاستناد إلى مجموعة منتجاتها الشاملة، وشبكة توزيعها القوية، وإطارها المحكم لإدارة المخاطر، وعلامتها التجارية الرائدة. وأبدت الشركة قدرة عالية على النمو والمرونة في التعامل مع ظروف السوق، وتكييف استراتيجياتها مع الاحتياجات المتطورة لسوق تمويل الأفراد في المملكة العربية السعودية.

تأسست شركة النايفات للتمويل في عام 2002م برأس مال قدره 10 مليون ريال سعودي، وبلغ حجم رأس مالها اليوم 1 مليار ريال سعودي. وكانت الشركة أول مؤسسة مالية غير مصرفية تحصل على ترخيص من البنك المركزي السعودي في عام 2014م، وكان لها دور ريادي في سوق تمويل الأفراد بحصة سوقية كبيرة بلغت 18% كما في الربع الأول من عام 2021م<sup>1</sup>. ولدى الشركة محفظة شاملة تضم أكثر من 44 ألف عميل.

---

<sup>1</sup> محسوبة على أساس إجمالي القروض (صافي دخل التمويل غير المكتسب). بحسب النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي "التمويل الشخصي" حجم السوق الأولي للربع الأول من عام 2021م

تقدم الشركة لعملائها منتجات وخدمات متوافقة مع و، متمثلة بتمويل العملاء الأفراد، وتمويل بطاقات الائتمان، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل مجال التقنية المالية (FinTech). وتستفيد الشركة من هوامش ربح تنافسية وشبكة توزيع واسعة تغطي 23 مدينة مع 392 موظفاً يعملون عبر 27 فرعاً في المملكة.

وقامت الشركة بتعيين شركة إتش إس بي سي العربية السعودية كمستشاراً مالياً ومديراً لسجل اكتتاب المؤسسات الرئيسي ومديراً للاكتتاب ومتعهداً رئيسياً للتغطية فيما يتعلق بأسهم الطرح. كما قامت بتعيين شركتي السعودي الفرنسي كابيتال، وجي آي بي كابيتال، كمديرو سجل اكتتاب المؤسسات ومتعهدو التغطية المشاركون (يشار إلى شركة إتش إس بي سي العربية السعودية، والسعودي الفرنسي كابيتال، وجي آي بي كابيتال معاً بـ "مديري سجل الاكتتاب"). وتم كذلك تعيين البنك السعودي البريطاني (ساب)، والبنك الأهلي السعودي، وبنك الرياض، ومصرف الراجحي كجهات مستلمة (يشار إليها معاً بـ "الجهات المستلمة").

وحصلت شركة النايفات للتمويل على موافقة هيئة السوق المالية و"تداول السعودية" على الطرح والإدراج حسب التالي:

- شركة النايفات للتمويل تسجل أسهمها وتطرح 35 مليون سهم تمثل نسبة 35% من رأس مالها البالغ 100 مليون سهم عن طريق طرح ثانوي من قبل المساهمين البائعين.
- سيتم إدراج أسهم الشركة في السوق الرئيسية لتداول السعودية عقب استكمال عملية الطرح وإجراءات الإدراج لدى هيئة السوق المالية و"تداول السعودية".
- يبلغ عدد أسهم الطرح 35 مليون سهم مطروح للاكتتاب على الفئات المشاركة المؤهلة للمشاركة في عملية بناء سجل الأوامر ("المؤسسات المكتتبة") وفقاً لتعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية الصادرة عن الهيئة، ويشمل ذلك المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة غير المقيمة وفقاً لقواعد استثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة، والمستثمرين الأجانب الموجودين خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للائحة "إس" (S Regulation) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933م بصيغته المعدلة.

• بعد الانتهاء من شريحة المؤسسات، سيتم عرض أسهم الطرح على المواطنين والمقيمين الأجانب في المملكة العربية السعودية ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي ("المكتتبون الأفراد"). وبدايةً، سيتم تخصيص كامل أسهم الطرح لشريحة المؤسسات المكتتبه بشكل مبدئي، وقد يتم خفضها إلى 31,500,000 سهم (تمثل 90% من إجمالي عدد أسهم الطرح) حسب مستوى الطلب من قبل المكتتبين الأفراد. وسيتم تحديد العدد النهائي لأسهم الطرح المخصصة لشريحة المؤسسات بناءً على أسهم المكتتبين من شريحة الأفراد.

• سيتم طرح الأسهم المخصصة للمؤسسات المكتتبه على النحو التالي:

○ يحق للمؤسسات المكتتبه المسجلة في المملكة التقدم باستمارة الطلب أو تقديم طلبات الاكتتاب إلى مديري سجل الاكتتاب عن طريق البريد الإلكتروني خلال فترة بناء سجل الأوامر. وعلى هذه المؤسسات في جميع الأحوال القيام بتعبئة طلب الاكتتاب للمؤسسات بعد تخصيص أسهم الطرح بناءً على عدد الأسهم المخصصة لهم.

○ يحق للمؤسسات المكتتبه غير المسجلة في المملكة تقديم طلبات الاكتتاب إلى مديري سجل الاكتتاب عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني دون الحاجة إلى القيام بتعبئة وتوقيع استمارة الطلب. وعلى هذه المؤسسات القيام بتعبئة استمارة الاكتتاب للأطراف المشاركة بعد تخصيص أسهم الطرح بناءً على عدد الأسهم المخصصة لهم.

• سيتم طرح الأسهم المخصصة للمكتتبين الأفراد على النحو التالي:

○ يتعين على المكتتبين الأفراد القيام بتعبئة وتقديم نماذج طلب. وبإمكان المكتتبين الأفراد المشاركين في إحدى الاكتتابات التي جرت مؤخراً في المملكة الاكتتاب عن طريق الإنترنت أو الهاتف أو أجهزة الصراف الآلي (ATM) التابعة للجهات المستلمة التي تقدم كل هذه الخدمات أو بعضها لعملائها شريطة أن: (أ) يكون لدى المكتتب الفرد حساب مع إحدى الجهات المستلمة التي تقدم مثل هذه الخدمات، و(ب) ألا يكون قد طرأ أي تغيير على المعلومات الخاصة بالمكتتب الفرد منذ اكتتابه في آخر طرح عام أولي.

• يحظر على كبار المساهمين المالكين لما نسبته 5% أو أكثر من الأسهم المصدرة حالياً - وهم شركة فالكم القابضة، وسعود الدوسري، وعبد العزيز البليهد (يُشار إليهم معاً بـ "كبار المساهمين")، التصرف في أي من أسهمهم خلال ستة أشهر من تاريخ بدء تداول أسهم الشركة في "تداول السعودية".

أبرز النقاط الاستثمارية - بيئة استثمارية مواتية تزخر بفرص النمو في المملكة.

**طموح استراتيجي بأن تكون الشركة الرائدة لحلول تمويل الأفراد مع فرص نمو ملموسة في قطاعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتقنية المالية (FinTech) (منصة التمويل الجماعي بالدين "يوليند" ULend)، وبطاقات الائتمان**

- من المتوقع أن يواصل التمويل الشخصي نموه في المملكة مع تنامي احتياجات التمويل الشخصي.
- تعتبر المملكة العربية السعودية ذات تركيبة سكانية يمثل فيها السكان الشباب نسبة عالية، حيث يقل عمر 75% من سكانها عن 40 عاماً، مما يعني احتمال وجود فترة توظيف طويلة الأمد لأغلب السكان.
- نظراً للنمط الثابت من النمو والتركيب السكاني، من المتوقع تزايد الاحتياجات الاجتماعية للسكان من تعليم ورعاية صحية ومسكن بالتوازي مع التغيرات التي تطرأ على أنماط حياة وسلوك المستهلكين. ومن اللافت أيضاً أن مستويات الاستهلاك الخاص في المملكة تتجاوز مستويات الدخل الشخصي، ومن المتوقع أن يساهم ذلك في زيادة الطلب على تمويل الأفراد.
- إن حجم سوق التمويل الاستهلاكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (ويبلغ في المملكة 11.2%) لا يزال دون المعدل المتوسط لبقية دول المنطقة عند 20.2%، مما يبشّر بآفاق واعدة للنمو في هذا القطاع.<sup>2</sup>
- بلغت قيمة قروض الأفراد المقدمة من قبل شركات التمويل غير العقارية 8,734 مليون ريال سعودي في الربع الأول من عام 2021م. وقُدّرت بنحو 2,709 مليون ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م، بنمو بنسبة 222.4%.<sup>3</sup>
- تشير التقديرات إلى أن التمويل الاستهلاكي المقدم من قبل شركات التمويل غير العقارية سينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 20.6% من 6,203 مليون ريال سعودي في عام 2020م إلى 13,139 مليون ريال سعودي في عام 2024م.

<sup>2</sup> قامت 4SIGHT بمواثمة هذه البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنوك المركزية في الدول المشار إليها لعام 2019م

<sup>3</sup> قامت 4SIGHT بمواثمة هذه المعلومات من النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي لشهر مايو 2021م

- تستفيد المؤسسات المالية غير المصرفية من اللوائح والتعليمات المتعلقة بنسب عبء المديونية التي تسمح لها بإقراض العملاء الذين لا يستطيع القطاع المصرفي خدمتهم - وهذا يحصر أي منافسة مع البنوك ضمن نطاق عبء المديونية.
- يشكّل تمويل الأفراد حالياً 96% من محفظة الشركة بإجمالي قروض تبلغ قيمتها 1,6 مليار ريال سعودي، ومن المتوقع أن تتوسع أعمال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبطاقات الائتمان لتشكّل جزءاً أكبر من محفظة الشركة على المدى المتوسط.<sup>4</sup>
- تيسّر الحكومة السعودية وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، حيث تستهدف رؤية المملكة 2030 أن تصل إجمالي مساهمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 28.75% في الربع الثاني من عام 2020م إلى 35% بحلول عام 2030م.<sup>5</sup>
- تم إطلاق العديد من المبادرات الحكومية لتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة مثل برنامج كفالة، والهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (تقييم)، وبرنامج منشآت.
- علاوةً على ذلك، نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسرعة نتيجة عدة عوامل من بينها إنشاء المجمعات الصناعية، والاستفادة من الأسواق التي تعاني من نقص الخدمات المالية، وتدفق الزوار الدوليين، ونمو قطاعي السياحة والترفيه، والتخصيص، ونمو القطاعات غير النفطية.
- تصل حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض التجارية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية إلى 7.5%، وهذا أقل بكثير من هدف المملكة البالغ 33% بحلول عام 2030م.<sup>6</sup>
- تنمو القروض المقدمة من المؤسسات المالية غير المصرفية إلى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث سجلت معدل نمو بنسبة 34% في الربع الأول من عام 2021م مقارنة مع الربع الأول من عام 2020م.<sup>7</sup>

<sup>4</sup> بحسب بيانات الشركة

<sup>5</sup> قامت 4SIGHT بمواثمة هذه البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنوك المركزية في الدول المشار إليها لعام 2019م

<sup>6</sup> بحسب تقرير رؤية 2020 وتقرير برنامج تطوير القطاع المالي

<sup>7</sup> قامت 4SIGHT بمواثمة هذه المعلومات من النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي السعودي لشهر مايو 2021م



- تشير التقديرات إلى أن قروض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المقدمة من قبل شركات التمويل غير العقارية ستتمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 14.2% من 11,887 مليون ريال سعودي في عام 2020م إلى 20,209 مليون ريال سعودي في عام 2024م.<sup>7</sup>
- إطلاق منصة "يوليند" (ULend) لاستقطاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة مبتكرة، وهي منصة للتمويل الجماعي (crowdfunding) من خلال استخدام التقنية المالية (FinTech) لتمكن الشركة من تقديم خدمات تمويل النظير لنظير (peer-to-peer lending)، والاستفادة من التمويل الحالي وخفض التكاليف مع توفير فرص استثمارية مرنة.
- وضع خطط تهدف إلى توسيع محفظة منتجات التمويل في مجال التقنية المالية (FinTech) لتغطية مجالات أخرى مثل المدفوعات، وتمويل نقاط البيع، والمحافظ الإلكترونية، والشراكات والابتكار.
- ينمو قطاع التقنية المالية (FinTech) في المملكة بشكل متسارع؛ حيث ارتفعت قيمة المعاملات التقنية المالية (FinTech) بين عامي 2017 - 2019م بمعدل يزيد على 18% سنوياً لتصل إلى أكثر من 75 مليار ريال سعودي في عام 2019م.<sup>8</sup>
- تمثل المدفوعات الإلكترونية ثلثي حجم السوق وحوالي 98% من قاعدة المستخدمين، يليها التمويل الشخصي الذي يمثل ما يزيد على 30% من قيم المعاملات التقنية المالية (FinTech).<sup>8</sup>
- من المتوقع أن تصل قيمة المعاملات التقنية المالية (FinTech) في المملكة إلى أكثر من 123 مليار ريال سعودي بحلول عام 2023م. ومن المرجح أن تستمر المدفوعات الإلكترونية في تصدر الحصة السوقية يليها التمويل الشخصي.<sup>8</sup>
- شركة النايفات للتمويل هي أول مؤسسة مالية غير مصرفية مرخصة لإصدار بطاقات فيزا الائتمانية المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

- يعتبر شباب المملكة ملمين إلى حد كبير بالتقنيات الرقمية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات انتشار بطاقات الائتمان والإنفاق الاستهلاكي.<sup>9</sup>
- طرحت الحكومة السعودية العديد من المبادرات بهدف تعزيز المدفوعات الإلكترونية في المملكة. وتتضمن هذه المبادرات إطلاق شبكة المدفوعات السعودية المعدلة (SPAN) التي تربط جميع أجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع، مما يؤدي إلى زيادة استخدام بطاقات الخصم والائتمان.
- من المتوقع أن ينمو عدد وإيرادات منصات التجارة الإلكترونية خلال السنوات القادمة، وسيؤدي ذلك إلى نمو سوق تمويل بطاقات الائتمان في المملكة.
- تعمل الحكومة السعودية على زيادة حجم التعاملات غير النقدية إلى نسبة 70% بناءً على رؤية 2030.

### إطار عمل رشيد لإدارة المخاطر والحوكمة يفضي إلى رفع جودة الأصول وخفض نسبة القروض المتعثرة إلى ما دون معدلاتها في القطاع

- تعتمد شركة النايفات للتمويل نظام حوكمة فعال، ينبثق عنه العديد من اللجان التي تتبع لمجلس الإدارة وتهدف إلى تحديد معدل تحمل المخاطر/العوائد ضمن إستراتيجية أعمال الشركة، بالإضافة إلى تحديد مجالات المخاطر المحتملة ومراقبتها وإدارتها
- تشمل مخاطر الائتمان تقييم العملاء باستخدام نماذج نقاط الائتمان من "فيكو" (FICO) و"قرار" كجزء من نظام انتقائي لاختيار العملاء بهدف تحسين جودة الأصول
- نظام آلي متكامل للحصول على الموافقات الائتمانية مع مراعاة متطلبات مكافحة غسل الأموال / القوائم السوداء، وتدقيق الوثائق والمستندات
- آلية تحصيل قوية متعددة المسارات مدعومة بعمليات تحصيل منظّمة تغطي القروض المتعثرة في كل مرحلة، وتمتد إلى ما بعد الشطب
- يتماشى إعداد التقارير المالية مع متطلبات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)، ومع الإرشادات ذات الصلة بشأن مستويات التغطية الكافية
- تحسن كبير في نسبة القروض المتعثرة تاريخياً، حيث بلغت حوالي 5% في عام 2019 (أقل من نصف المستوى المسجل لعام 2016م)، وارتفعت في عام 2020 والنصف الأول

<sup>9</sup> قامت 4SIGHT بمواثمة هذه البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنوك المركزية في الدول المشار إليها لعام 2019م

من العام 2021 مدفوعة بنقشي جائحة كورونا وما يرتبط به من تراجع اقتصادي وتغير في سياسة شطب الديون، لكنها لا تزال أقل من متوسط القطاع في المملكة

**أداء مالي قوي مع سجل حافل بالعوائد الممتازة، إلى جانب آفاق واسعة للنمو مدعومة بمركز مالي قوي وتوزيعات أرباح منتظمة**

- تتمتع شركة النايفات للتمويل بسجل قوي في مجال توزيع الأرباح، حيث مثلت الأرباح الموزعة على المساهمين نسبة تتراوح بين 40%-50% على مدى السنوات المالية الثلاث الماضية، ومثلت آخر دفعة من توزيعات الأرباح نسبة 65% بناءً على صافي الدخل للربع الرابع من عام 2020م والربع الأول من عام 2021م خلال الربع الثاني من عام 2021م
- سجلت الشركة أداءً مالياً قوياً وعائدات ممتازة مع معدل نمو سنوي مركب لصافي الدخل بنسبة 10% تقريباً بين عامي 2018-2021م، ومتوسط قروض متعثرة عند حوالي 7% تقريباً بين 2018-2021م<sup>10</sup>، أي أدنى من معدلاته في القطاع عند حوالي 10% لنفس الفترة
  - بلغت نسبة القروض المتعثرة لعام 2019م حوالي 5% مقابل معدل القروض المتعثرة للقطاع عند حوالي 13%
  - ارتفعت نسبة القروض المتعثرة في النصف الأول من عام 2021م إلى 9.4% مقابل 8.4% في عام 2020م، وذلك نتيجة التداعيات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا والتغيير في سياسة شطب الديون
- **لمحة عن الميزانية العمومية لعام 2020م والنصف الأول من عام 2021م**
  - ميزانية عمومية قوية، وتشكّل الذمم المدينة للتمويل الإسلامي حوالي 82% من إجمالي الأصول (النصف الأول من عام 2021م) - وتتكون بشكل أساسي من قروض تمويل الأفراد
  - نمو كبير لصافي القروض في عام 2019م (نمو سنوي بحوالي 19%) على خلفية تبني نسبة عبء المديونية في عام 2018م وإجراءات إدارة المخاطر القوية

○ كان تأثير كوفيد-19 واضحاً في عام 2020م (انخفاض بنسبة حوالي 12% في صافي القروض مقارنة مع عام 2019) مع تحول إيجابي في نمو القروض خلال النصف الأول من عام 2021م (زيادة بنسبة 2.4% مقارنة مع عام 2020م)

■ نمو قوي في محفظة أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النصف الأول من عام 2021م، حيث ارتفعت من 69.2 مليون ريال سعودي في عام 2020م إلى 133.3 مليون ريال سعودي في النصف الأول من عام 2021م (زيادة بنسبة 93%)

○ قاعدة تمويل مستقرة تتكون من القروض المصرفية وحقوق المساهمين. وتتمتع الشركة بالقدرة على الحصول على التمويل من مصارف محلية وإقليمية رائدة، حيث بلغ إجمالي خطوط الائتمان المتاحة التي حصلت عليها الشركة 2,2 مليار ريال سعودي، يتم استخدام 0,6 مليار ريال سعودي منها فقط مع متوسط فترة سداد تتراوح بين 3-4 سنوات، ما يعني تبقي 1,6 مليار ريال سعودي غير مستخدمة في عام 2020م

○ تمتلك النايفات قاعدة حقوق مساهمين قوية، حيث بلغت نسبة الذمم المالية المدينة إلى حقوق المساهمين 1,3 ضعفاً في النصف الأول من عام 2021م، أي أقل بكثير من الحد الأعلى البالغ 3,5 ضعفاً المطبق من قبل البنك المركزي السعودي

○ من المقرر أن ينمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسرعة ويسهم بنسبة تتراوح بين 20% و30% من دفتر قروض النايفات على المدى القريب

○ بلغ إجمالي أصول الشركة حوالي 1.9 مليار ريال سعودي، وإجمالي حقوق المساهمين 1.2 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2021م<sup>11</sup>

#### ● لمحة عن بيان الدخل لعام 2020م والنصف الأول من عام 2021م

○ ارتفاع في الإيرادات بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 7% بين عامي 2018-2021م مع تسجيل ارتفاع في الإيرادات بمعدل يبلغ حوالي 24%، وكذلك تسجيل نمو سنوي يبلغ حوالي 6% في عام 2020م على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19 وانخفاض دفتر القروض

○ تكلفة تمويل منخفضة بنسبة 6% تقريباً (متوسط 2018-2020م) وانخفاض تكاليف التمويل تاريخياً بنسبة (9% تقريباً) بين عامي 2018-2020م نتيجة العلاقات طويلة

- الأمد مع البنوك الإقليمية الرائدة، مع تحقيق مزيد من الانخفاض في عام 2020م بسبب انخفاض متوسط معدل الاقتراض (مدفوعاً بانخفاض معدل الربح بين البنوك السعودية "سايبور") - تكلفة التمويل عند 3% تقريباً في النصف الأول من عام 2021م
- أتاحت الكفاءة التشغيلية القوية لشركة النايفات للتمويل تحقيق واحد من أدنى معدلات التكلفة إلى الدخل في القطاع بنسبة 35% في النصف الأول من عام 2021م
- ارتفعت المصروفات بمعدل نمو سنوي مركب 5% بين عامي 2018-2021م، أبطأ بـ 2 نقطة مئوية من نمو الإيرادات خلال نفس الفترة
- القدرة على تحقيق عوائد عالية، حيث بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين 20% تقريباً منذ عام 2018، بالإضافة إلى تسجيل نمو قوي في صافي الدخل بمعدل سنوي مركب قدره 10% بين عامي 2018-2020م
- بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين (السنوي) في النصف الأول من عام 2021م 20.4% - وشهدت النايفات للتمويل تحسناً كبيراً في الأرباح مع نمو صافي الدخل على أساس سنوي بنسبة 27% في النصف الأول من عام 2021م

### مجلس إدارة وفريق إدارة تنفيذية ذوو خبرة عالية تدعمهما قاعدة مساهمين قوية

- لدى الشركة قاعدة قوية من المساهمين ومن أهمهم شركة فالكم القابضة التي توفر للشركة دعم واستقرار في الملكية
- مجلس إدارة يتمتع أعضائه بخبرة عالية في قطاع المؤسسات المالية
- فريق إدارة متمرس مع خبرة فريدة في السوق
- بنية تحتية قوية لحوكمة الشركات مع الامتثال الكامل لأنظمة هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي
- تستفيد الشركة من أنظمة البنك المركزي السعودي قبل الطرح، وتنفيذ هيكل حوكمة صارم قبل الإدراج المتوقع
- أعضاء مستقلون وغير مستقلين في لجان مجلس الإدارة

اسم الشركة	الاسم	البريد الإلكتروني	الدور
إتش إس بي سي العربية السعودية	محمد فنوش فايزان بيك أسعد الدندش	<a href="mailto:NavifatIPO@hsbcsa.com">NavifatIPO@hsbcsa.com</a>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مستشار مالي</li> <li>• مدير سجل الاككتاب</li> <li>• المؤسسات الرئيسي</li> <li>• مدير الاككتاب</li> <li>• متعهد التغطية الرئيسي</li> </ul>
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	محمد الماضي سلطان الجاسر خالد الراشد	<a href="mailto:Navifat.IPO@FransiCapital.com.sa">Navifat.IPO@FransiCapital.com.sa</a>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مدير سجل الكتتاب</li> <li>• المؤسسات المشارك</li> <li>• متعهد التغطية المشارك</li> </ul>
جي آي بي كابيتال	سامي اروادي فايز جلال منصور العماري	<a href="mailto:NavifatIPO@GIBCapital.com">NavifatIPO@GIBCapital.com</a>	
فنزبيري غلوفر هيرينغ	أحمد جبر	<a href="mailto:Ahmed.Jebur@finsbury.com">Ahmed.Jebur@finsbury.com</a>	مستشار الاتصال (الاستفسارات الإعلامية)

## بيان إخلاء مسؤولية

يقتصر الغرض من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على عرض معلومات أساسية عن الطرح ولا يوجد ادعاء باكتمالها أو استيفائها. ولا يجوز لأي شخص التعويل على المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو دقته أو صحته أو استيفائه لأي غرض. كما إن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. ويخلي كل من الشركة ومديري سجل الاككتاب والشركات التابعة لهم مسؤولياتهم صراحةً عن أي التزام أو تعهد بإضافة معلومات أو تحديث أو تصحيح أية أخطاء بهذا الإعلان، ولا يُعتبر توزيع هذا الإعلان أي شكل من أشكال بمثابة توصية من جانب الشركة أو مديري سجل الاككتاب للمشاركة في عملية الاككتاب في أسهم الطرح أو أي صفقة أو ترتيبات مُشار إليها فيه. ولا يفسر محتويات هذا الإعلان على أنها من قبيل الاستشارات القانونية أو المالية أو الضريبية.

قد يكون توزيع هذا الإعلان مُقيّدًا بموجب القانون في بعض الدول وعلى الأشخاص الذين يقع في حوزتهم أي مستند أو معلومات أخرى مشار إليها في هذا الإعلان أن يحيطوا أنفسهم علمًا بأي قيود من هذا القبيل وأن

يلتزموا بها، حيث إن عدم الامتثال لتلك القيود قد يُعد انتهاكاً لقوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة تطبق تلك القيود.

لا يمثل هذا الإعلان عرضاً لبيع أوراق الشركة المالية مباشر أو غير مباشر في الولايات المتحدة الأمريكية أو إليها. ولا يجوز طرح الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان أو بيعها في الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا كانت مسجلة بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكية الصادر في عام 1933م بصيغته المعدلة ("قانون الأوراق المالية الأمريكي")، أو يتم طرحها في أي صفقة معفاة من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في قانون الأوراق المالية الأمريكي أو غير خاضعة له. لم تسجل الشركة ولا تتوي تسجيل أي جزء من أسهم الطرح بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي أو قوانين أي من ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تتوي إجراء طرح عام لأية أسهم في الولايات المتحدة الأمريكية. لن يتم توزيع نسخ من هذا الإعلان ولا يجوز توزيعها أو إعادة توجيهها أو إرسالها بأي صورة أخرى، سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لا يمثل هذا الإعلان عرضاً لبيع أوراق الشركة المالية المشار إليها أو دعوة لشرائها من قبل أي شخص في الولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو في أي دولة يكون فيها هذا العرض أو الدعوة غير قانوني. وإنّ عرض وبيع الأسهم المشار إليها في الإعلان لم ولن يتم تسجيلها بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان. ومع مراعاة بعض الاستثناءات، لا يجوز طرح أو بيع الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو لأي مواطن أو مقيم بأستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو لصالح أي مما سبق. وجدير بالذكر أنه لن يتم إجراء أي طرح عام للأسهم في أستراليا أو كندا أو جنوب أفريقيا أو اليابان.

لا يُوجّه هذا الإعلان وأي عرض لاحق له سوى للأشخاص المندرجين تحت وصف "المستثمرين المؤهلين" بالمعنى المقصود في المادة 2(هـ) من لائحة النشرة (اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1129/2017) والتعديلات التي تطرأ عليها (يشار إليهم فيما يلي بلفظ "المستثمرين المؤهلين")، وذلك في أي دولة من دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وبالنسبة للمملكة المتحدة، لا يُوزع هذا الإعلان ولا يُوجّه فيها سوى للمستثمرين المؤهلين الذين ينطبق عليهم أي مما يلي: (أ) المستثمرين المؤهلين الذين يحظون بخبرة مهنية في الأمور المتعلقة بالاستثمارات الداخلة في نطاق الفقرة 5 من المادة 19 من نظام الأسواق والخدمات المالية 2000 (الترويج المالي)، والأمر الصادر بتاريخ 2005 بصيغته المعدلة ("الأمر")؛ أو (ب) الكيانات ذات الملاءة المالية العالية المبينة في الفقرة (2) (أ) إلى (د) من المادة 49 الواردة في الأمر؛ أو (ج) أو أي أشخاص آخرين يُسمح قانوناً

بالتواصل معهم لهذا الغرض، ولن يكون أي استثمار أو نشاط استثماري أُعد بخصوصه هذا الإعلان متاحًا سوى للأشخاص ذوي العلاقة وكذا لا يجوز أن يشارك فيه سوى الأشخاص ذوي العلاقة. وينبغي ألا يتصرف أو يعتمد أي شخص - ليس من الأشخاص ذوي العلاقة - على هذا الإعلان أو أي جزء من محتوياته.

ويتم نشر هذا الإعلان وفقاً للمادة 32 (ز) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، لأغراض التحقق من مدى رغبة المستثمرين المحتملين في المشاركة في الطرح المحتمل للشركة، علمًا بأنه لا يترتب على هذا الإعلان أي تعهدات ملزمة بشراء أسهم أو الاكتتاب بالطرح. كما لا يشكل هذا الإعلان وكذلك البيانات الواردة فيه أساساً فيما يتعلق بأي عرض أو التزام أيًا كان في أي بلد، أو بعبارة أخرى، لا يمكن الاستناد إليه في هذا الصدد. ولا يجوز للمستثمرين الاكتتاب في الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس النشرة المعتمدة من هيئة السوق المالية التي تصدرها الشركة وتنتشرها في الوقت المناسب ("النشرة المحلية"). كما أن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. ووفقاً للمادة 33 (د) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وسوف تتوافر نسخ من النشرة المحلية، عقب نشرها، على موقع الشركة الإلكتروني على [www.nayifat.com](http://www.nayifat.com)، أو السوق المالية السعودية (تداول) عبر موقعها [www.saudiexchange.com](http://www.saudiexchange.com)، أو هيئة السوق المالية عبر موقعها [www.cma.org.sa](http://www.cma.org.sa)، بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للمستشار المالي.

لا يمثل هذا الإعلان وثيقة عرض تحقيقاً لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ولا يجب تفسيره على أنه وثيقة عرض. ولا تتحمل الهيئة ولا شركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان ذمتهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإعلان أو عن التعويل على أي جزء منه.

تُعد نشرة الطرح الدولية التي تم اعدادها لزوم الطرح الوثيقة الوحيدة الملزمة قانوناً والتي تحتوي على معلومات عن الشركة والطرح خارج المملكة العربية السعودية، ويُعتد بما ورد في النشرة المحلية ونشرة الطرح الدولية في حال وجود أي تعارض بين مضمون هذا الإعلان ومضمون النشرة المحلية ونشرة الطرح الدولية.

قد يشتمل هذا الإعلان على إفادات تمثل "إفادات مستقبلية" أو قد تُعتبر كذلك. يمكن الاستدلال على هذه الإفادات المستقبلية عن طريق استخدام بعض المفردات المستقبلية مثل "تعتزم" أو "تقدر" أو "تعتقد" أو "يتوقع" أو "من الممكن" أو "سيكون" أو "يجب" أو "متوقع" أو "تنوي" أو "قد" أو "يجب" أو "محتمل" أو "يخطط" أو



"تقدير" أو "يسعى" أو "ينبغي" أو "سوف"، أو الصيغ النافية لما سبق، أو الصيغ البديلة لها أو المصطلحات المماثلة أو من خلال مناقشات الاستراتيجية أو الخطط أو الأهداف أو الأحداث أو الأهداف المستقبلية. إن أي إفادات مستقبلية تعكس وجهة النظر الحالية للشركة فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، وهي عرضة لمخاطر ترتبط بالأحداث المستقبلية وغيرها من المخاطر والشكوك والافتراضات ذات الصلة بعمل الشركة أو نتائج العمليات أو المركز المالي أو السيولة أو الاحتمالات المستقبلية أو النمو أو الاستراتيجيات. ويمكن أن تتسبب العديد من العوامل في اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري عن تلك الواردة في التوقعات أو في الإفادات المستقبلية للشركة، بما في ذلك، من بين عدة أمور أخرى، المخاطر المتعلقة بالشركة وعملياتها بالتحديد، ومستجدات الظروف الاقتصادية والصناعية العالمية، وأثر المستجدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ولا تتناول الإفادات المستقبلية سوى الفترة التي أُعدت خلالها. يتخلى كل من الشركة ومديرو سجل الاكتتاب والشركات التابعة لهما صراحةً عن أي التزام أو تعهد بتحديث أي إفادة مستقبلية واردة في هذا الإعلان أو مراجعتها أو تنقيحها سواءً كان ذلك نتيجة لظهور معلومات جديدة أو وقوع تطورات مستقبلية أو غير ذلك.

لا يوجد ما يضمن بأن الطرح سوف يحدث ولا ينبغي أن تستند في قراراتك المالية إلى أهداف الشركة فيما يتعلق بالطرح في هذه المرحلة. ولا يشكل هذا الإعلان توصية بخصوص الطرح. وينبغي الالتفات إلى أن شراء الأسهم التي يرتبط بها هذا الإعلان قد يُعرض المستثمر لمخاطر كبيرة تتمثل في فقدان المبلغ المستثمر بالكامل. لذا ينبغي على الأشخاص الذين يفكرون في الاستثمار الرجوع إلى مستشار استثمار أو إلى شخص معتمد متخصص في تقديم الاستشارات بشأن تلك الاستثمارات ومدى ملاءمة الطرح للشخص المعني.

يعمل مديرو سجل الاكتتاب حصرياً لصالح الشركة وليس لصالح أي شخص آخر فيما يتصل بالطرح. ولن يعتبر مديرو سجل الاكتتاب أي شخص آخر عميلاً لأي منهم فيما يتصل بالطرح ولن يتحمل أي منهم المسؤولية تجاه أي شخص آخر غير الشركة عن تقديم وسائل الحماية المكفولة لعملائهم المعنيين، كما لن يتحمل أي منهم المسؤولية عن تقديم أي استشارات فيما يتعلق بالطرح أو محتويات هذا الإعلان أو أي صفقة أو ترتيب أو أمر آخر مشار إليه في هذا الإعلان.

أعدت الشركة محتوى هذا الإعلان وهي وحدها المسؤولة عنه. لا يقبل أي من مديري سجل الاكتتاب أو أي من شركاتهم التابعة أو أي من مديريهم أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو مستشاريهم أو وكلائهم أية مسؤولية على الإطلاق، كما لا يقدم أي تعهد أو ضمان صريح أو ضمني بشأن صحة المعلومات الواردة في هذا الإعلان

أو دقتها أو استيفائها أو صدقها (أو بشأن ما إذا كان قد تم إغفال أي معلومات من الإعلان) أو أي معلومات أخرى ترتبط بالشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة، سواء كانت خطية أو شفوية أو في صيغة مرئية أو إلكترونية، بغض النظر عن طريقة إرسالها أو إتاحتها أو عن أية خسارة تنشأ عن أي استخدام لهذا الإعلان أو أي من محتوياته أو تنشأ من وجه آخر فيما يتصل بما سلف بيانه.

وفيما يتعلق بالطرح، يجوز لأي من مديري سجل الاكتتاب وأي من الشركات التابعة لهم، الاستحواذ على جزء من الأوراق المالية ذات الصلة بالطرح بصفقتها أصيلاً، ويجوز لهم بتلك الصفة أن يحتفظوا بهذه الأوراق المالية أو الأسهم الأخرى الخاصة بالشركة أو الاستثمارات ذات الصلة المرتبطة بالطرح أو خلافه، فضلاً عن شرائهم أو بيعهم أو طرحهم للبيع لحسابهم الخاص. وبناءً عليه، فإن الإشارات الواردة في النشرة الطرح الدولية فيما يخص أسهم الشركة الصادرة أو المطروحة أو المكتتب بها أو المستحوذ عليها أو المخصصة أو التي تم التعامل معها بشكل آخر، بمجرد نشرها، يجب قراءتها على أنها تشمل أي إصدار أو طرح أو اكتتاب أو استحواذ أو تخصيص أو تعامل بواسطة مديري سجل الاكتتاب أو أي من شركاتهم التابعة التي تعمل بتلك الصفة. وإضافةً إلى ذلك، يجوز لمديري سجل الاكتتاب وأي من الشركات التابعة لهم الدخول في اتفاقيات تمويل (بما في ذلك المبادلة أو عقود الفروقات) مع المستثمرين فيما يتعلق بالأسهم التي يمكن لمديري سجل الاكتتاب أو أي من الشركات التابعة لهم الاستحواذ عليها أو امتلاكها أو التصرف فيها من وقت لآخر. لا ينوي أي من مديري سجل الاكتتاب الكشف عن حجم أيٍّ من هذه الاستثمارات أو المعاملات بخلاف ما يتفق مع أي التزام قانوني أو تشريعي معمول به في هذا الصدد.